الفصل السادس

قضايا قانونية

Legal Issues

مقدمـــة

إن المسؤوليات والالتزامات القانونية للمعلم هي التزامات أساسية. وهذه الأمور القانونية تمس كل جانب من جوانب عمل المعلم مثل: تكافؤ الفرص، الزيارات المدرسية، النسخ، استخدام برمجيات الحاسب الآلي، استخدام الأجهزة، ساعات العمل، نظام الثواب والعقاب، القيود المادية، الصحة والسلامة، المسؤوليات تجاه الطلاب، الزي المدرسي، الحضور والتقويم، مصادرة الممتلكات، الإشراف واجبات الرعاية. وقد كتبت بعض الالتزامات القانونية بشكل محدد للمعلمين (مثل قانون أجور المعلمين وظروفهم لعام ١٩٩٤)، وكُتبت التزامات قانونية أخرى لجميع العاملين وأصحاب العمل بما فيهم المعلمون، مثل قانون الصحة والسلامة لعام ١٩٧٤ وقواعد إدارة الصحة والسلامة في العمل لعام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن طلاب التربية العملية سيحتاجون لمعرفة جميع المتطلبات القانونية عندما يكونون مؤهلين، إلا أن هناك العديد من الأمور العاجلة المهمة عن التربية العملية والتي يناقشها هذا الفصل. حيث يناقش بشكل خاص قضايا يمكن أن تكون في عقول معظم طلاب التربية العملية عند توجههم إلى التدريب العملي منها :

- واجب الرعاية والإشراف وتجنب الإهمال.
- النظام وجوانبه والمصادرة والمعايير.

- السلامة.
- الزيارات التعليمية.
- حماية الطفل.
- حماية البيانات.
- حقوق النسخ.

والمناقشة هنا تمهيدية فقط، وينصح طلاب التربية العملية بمواصلة الأمور ومتابعتها في المدارس التي يؤدون فيها التربية العملية. وفقاً لقانون رواتب وشروط معلمي المدارس الذي يتم تحديثه كل عام، فإن المعلمين عليهم مسؤولية قانونية تتمثل فيما يلي:

- تخطيط وإعداد المقررات والدروس
- تدريس الأطفال حسب احتياجاتهم (بما في ذلك الاحتياجات الخاصة وتكافؤ الفرص).
- أعمال وضع الدرجات والتصحيح
- التقويم والتسجيل والإبلاغ عن التحصيل وتطور وتقدم الطلاب
- تشجيع التقدم العام والتحسن لدى طلابهم
- تقديم التوجيه والمشورة للطلاب عن الأمور الاجتماعية والتعليمية والوظيفية.
- الاتصال والتشاور مع أولياء الأمور والجهات الخارجية.
- مراجعة تدريسهم
- القيام بالمزيد من التطوير
- الحفاظ على النظام والنظافة
- تأمين الصحة والسلامة (داخل وخارج مقر المدرسة)
- حضور اجتماعات العاملين بالمدرسة

- التقويم
- إعداد الطلاب للامتحانات العامة
- بوصفهم منخرطين في أنشطة الإدارة والأعمال الإدارية المعنية والتسجيل والإشراف على الطلاب (يجب أن يتم التسجيل كل صباح ومساء).
- حضور الجمعيات العمومية .
- العمل لمدة ١,٢٥٦ ساعة في أي عام دراسي.
- تواجدهم للعمل في ١٩٥ يوماً في أي عام مدرسي منها ١٩٠ يوما يكون فيها تدريس.
- قضاء وقت شخصي إضافي في إعداد الدروس والمواد والبرامج التعليمية.

واجب الرعاية والإشراف وتجنب الإهمال

يتحمل المعلمون مسؤولية كبيرة عن الطلاب في رعايتهم. في الواقع أن عليهم مسؤولية قانونية أو "واجب الرعاية" للطلاب الذين تحت مسؤوليتهم. وتنطبق القوانين العامة والقانون المدني والقانون الجنائي والقانون التشريعي على المعلمين. في القانون المدني على سبيل المثال، على المعلمين واجب الرعاية وإذا ثبت الإهمال فإنه يمكن إنزال العقوبة التي تتلاءم مع أي خسائر أو أضرار تنتج عن فعل الإهمال من جانب المتسبب.

ويعتمد واجب الرعاية على عدة عناصر منها:

- إذا كان من الممكن توقع حدوث الضرر.
- مبدأ التجاور، حيث يلزم تجنب الأعمال التي يحتمل أن تسبب ضررا أو إصابة لأحد الجيران، المعرفين بأنهم "الأشخاص الذين يتأثرون عن قرب ومباشرة بتصرفي والذين كان يجب أن أتوقع أنهم سيتأثرون عندما أوجه عقلي للتصرفات أو التقصير الذي هو موضوع النقاش" (دونوغ ستيفن [١٩٣٢]).

- وإذا ما كانت المحكمة تعتبره "عادلا ومعقولا أن تقرر أنه يوجد واجب".

ويجب أن يتصرف المعلمون من موقع مسؤولية الآباء، فهم يخدمون الطفل كآباء حكماء، وضمن المتطلبات الإضافية التي على المعلم عادة حيث إن لديه الكثير من الطلاب في الصف أكثر مما لدى الأب في المنزل. وهذا يؤكد على أن واجب المدرسة أن تعتني مثلما يعتني الأب الحريص بأولاده، على الرغم من أن ما يعنيه هذا عمليا قد يكون مربكا. فمن الواضح أن الظروف تختلف بين الآباء والمعلمين وبين المنزل والمدرسة، وبالتالي فإن المحاكم تميل حالياً إلى الالتزام بمبادئ الإهمال أكثر من الاهتمام بمبدأ الرعاية الأبوية. لذلك مثلاً على المدرسة أن تضمن أن مرافقها آمنة وأن جميع الخطوات قد اتخذت لمنع الضرر والإصابة بواسطة طلاب آخرين. إن قضية درجة المخاطرة في الأنشطة التعليمية يجب أن توازن بين السلامة والحماية من الإصابة مع حاجة الأطفال إلى تحمل المخاطر لكي يتعلموا الاستقلالية. وكما يفيد "بالفريمان" في قضية "جيفري" ضد مجلس مقاطعة لندن (١٩٥٤)، سيكون من الأفضل أن يكسر الولد رقبته بدلاً من أن يترك أناس آخرين يكسرون روحه. إن واجب الرعاية الظاهر من خلال الإشراف المباشر على الطلاب، يخفف الحاجة إلى تمكين الطلاب من أن يكون لديهم حيز كافي للتعلم وأن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم وتعلم الاستقلالية وإظهار الإبداع والاستكشاف. ويجب إحداث توازن. ويعتمد هذا على العمر والنضج وقدرة الطالب على توقع عواقب تصرفاته. فعلى سبيل المثال، بعض الأطفال الصغار يكونون مندفعين أثناء ممارستهم لدروس التربية الرياضية، ويجب منعهم من إيذاء أنفسهم.

وخلال ساعات الدراسة في المدرسة، وكجزء من شروط وظيفة المعلمين، لا يكون عليهم أن يشرفوا على الطلاب أثناء راحة الغداء على الرغم من أن المدرسة ملتزمة بتوفير الإشراف اللازم خلال هذا الوقت. وبشكل عام فإن المدارس غير مسؤولة عن الأطفال الذين يصلون إلى المدرسة قبل بدء اليوم الدراسي، ومع ذلك

إذا سمح لهم بالدخول إلى المدرسة (المقر الداخلي والخارجي) يجب أن تتبع متطلبات السلامة والصحة، ويمكن أن تكون المدرسة مسؤولة إذا لم توفر الإشراف اللازم.

وفي الحقيقة فأن كثيراً من المدارس لا تسمح للطلاب بدخول المدرسة حتى يصل المشرفون الكبار. وفي نهاية اليوم، يكون على المدرسة واجب تسليم الطلاب إلى أولياء أمورهم، وربما يكون ذلك خاصاً في حالة الأطفال الصغار. لذلك فإن المدرسة عليها مسؤولية تسليم الطفل إلى والديه أو شخص كبير مسؤول يكون معروفاً للطفل، أو إبقاء الطفل في المدرسة حتى يحضر من يتسلمه أو تقوم بإعداد هيئة اجتماعية أو شرطية للتدخل بحيث لا يترك الطفل يتجول أو يضيع. يجب ألا يسمح للأطفال بالخروج مبكراً إلا إذا كان الوالدين لديهم علم بذلك، وفي حالة وقوع حادث يمكن أن تكون المدرسة أو السلطة المحلية مسؤولة (بارنز هامبشير ١٩٦٩).

وإذا اتخذت المدرسة جميع الاحتياطات المقبولة لضمان السلامة، فإن من غير المحتمل حدوث الإهمال. لذلك إذا هرب طفل من المدرسة وأصيب بعد اتخاذ المدرسة جميع الاحتياطات اللازمة، فإنه من غير المحتمل أن يكون قد وقع إخلال بواجب الرعاية. لذلك يجب على طلاب التربية العملية اتخاذ الخطوات اللازمة ليس فقط لمنع وقوع ذلك، ولكن أيضاً لتنبيه العاملين الأساسيين بالمدرسة على الفور إذا قام طفل بالهروب من مقر المدرسة.

وفي حالات أخرى قد يعتمد مفهوم الوقاية المعقولة على عمر وصفات الطفل. لذلك على سبيل المثال في قضية "بلاك" ضد "كنت" (١٩٨٣)، تم إثبات الإهمال وصدر حكم بشأنه، وفي حالة الطفل البالغ من العمر سبع سنوات الذي طعن نفسه في العين بمقص حاد، حيث اعتبر أنه من غير الملائم بالنسبة لطفل في هذا السن أن يستخدم مثل هذه الأداة الحادة وكان من الممكن أن يتم تجنب الحادث وكان من الممكن استخدام مقصات بدون سن حاد. إن المعلمين عليهم واجب أن ينشروا الوعي الصحي والأمني لدى الطلاب أنفسهم. وعدم إعطاء هذه التحذيرات يُعد إهمالاً.

إن قضية واجب الرعاية تتأثر بالعمر، ومرحلة النمو، وقدرات الطلاب، وعددهم في الصف والنشاط المعني والموارد المستخدمة ويجب أن يكون لدى المدرسة سياسات واضحة بخصوص هذه الأمور والتي يجب على طلاب التربية العملية أن يطلبوا الاطلاع عليها. بموجب أحكام قانون الأطفال لعام ١٩٨٩، فإن على المعلمين التزام تشريعي للقيام "بكل ما هو معقول" لتأمين الطلاب والعمل على راحتهم. ويجب إثبات الإهمال قبل أن يُعد شخص ما مسؤولاً عن حدوث إصابة أو ضرر، لذلك على طلاب التربية العملية الاطلاع على الاحتياطات والسياسات والممارسات التي وضعتها المدرسة من أجل منع المشكلات من الوقوع. وإذا ثبت أن واجب الرعاية قد تعرض للإخلال، لإثبات المسؤولية القانونية فإنه لا يزال ضروريا إثبات أن الاصابة أو الضرر قد نتج من هذا الإخلال.

ومن المرجح جداً أن يكون لدى المدرسة سياسات تأمين، ولكن ينصح طلاب التربية العملية الواعين أن يراجعوا هذا الأمر ليتأكدوا عما إذا كانوا مشمولين بهذه السياسة أم لا. وإذا لم يكن هناك مثل هذه السياسة التأمينية فلا تضع نفسك أو طلابك في مخاطرة. إن المدرسة ومؤسسة أعداد المعلمين عليهم واجب إعداد تدريب الطلاب بشكل كاف للأمور المتعلقة بالنظام والإشراف والترفيه والسلامة بحيث يتم توفير بيئة عمل آمنة لطلاب التربية العملية.

ويوجه الإهمال بواسطة مبدأ "الرجل الحكيم والعاقل" وهو الامتناع عن القيام بعمل يقوم به الرجل العاقل أو شيء لا يقوم بعمله الرجل العاقل أو الحكيم"، (الدرسون ضد برمنجهام وتروركس (١٨٥٦). بالإضافة إلى هذه الغرفة، بمتابعة قضية "ويلشر" ضد السلطات الصحية لمنطقة "ايسكس" (١٩٩٨)، تبين أن القانون يتوقع مسؤوليات إضافية لشخص محترف، أي أن الشخص يجب أن يظهر نسبة من الكفاءة المهنية، وأنه لا يسمح للعمر أو الخبرة أن تكون هي الفيصل، أي أن المعلم الجديد يجب أن يكون بنفس الكفاءة في واجب الرعاية مثل المعلم الخبير.

ولكي يتم إثبات الإهمال يجب النظر في عدة عناصر:

- الواجب : يجب أن يتم إثبات أن المدعى عليه كان عليه "واجب الرعاية"
- الإخلال: يجب أن يتم إثبات أن المدعى عليه قد أخفق في واجبه، سواء بالتصرف أو التقصير أو العجز عن التصرف.
- الضرر: يجب أن يتم إثبات أن المدعي قد تعرض لضرر نتيجة لهذا الإخفاق.

في التعامل مع الجوانب القانونية للإشراف والإهمال سوف تأخذ المحاكم في الاعتبار ما يلي:

- كفاية الإشراف على الطلاب والأنشطة المعنية.
- الدرجة التي اتبعها المعلمون في التوجيه والمتطلبات النظامية للسلامة والإشراف.
- الدرجة التي اتبعها المعلمون سياسات وإجراءات المدرسة في تدريسهم والترتيبات الإشرافية والصحية وترتيبات السلامة.
- إذا ما كان الطلاب قد أبلغوا عن ترتيبات الصحة والسلامة والإشراف والمسائل الإجرائية.
- إذا ما كان المعلم قد أعطى "تحذيرات واضحة ومحددة للأطفال الذين لا يتبعون القواعد"

ويجب ملاحظة أن طالب التربية العملية ليس معلما مؤهلاً بعد. لذلك، لا يمكن أن يستخدم طالب التربية العملية كتغطية مساندة مكان المعلمين الغائبين، ويجب ألا تضع المدرسة ضغطاً على طلاب التربية العملية للعمل بهذه الطريقة. وإذا كان هناك أي مشكلة بهذا الخصوص، فيجب أن يرفض طالب التربية العملية بأدب القيام بذلك العمل.

النظام

وفيما يتعلق بقضية الإشراف فإنها قضية معقدة في النظام. إن على المعلمين مسؤولية تعاقدية للحفاظ على النظام الجيد والهدوء، وذلك بموجب قانون رواتب معلمي المدارس وشروط توظيفهم لعام ١٩٩١. والقيام بهذا الدور من المهام الصعبة للمعلم، وإننا نخصص العديد من الفصول في هذا الكتاب لذلك الأمر. وهناك أنواع عديدة من الأحداث يمكن أن تكون الاعتبار القانوني مفيداً فيها.

وبالنسبة لجميع المستويات والأغراض، يُعد العقاب البدني غير مشروع. وقفة. بموجب القسم ١٣١ كرابع من قانون معايير وأطر المدرسة لعام ١٩٩٨، يعرف العقاب البدني بأنه "أي عمل أو فعل لغرض معاقبة الطالب... والذي يكون، بعيدا عن المبرر، يشكل ضرباً أو اعتداء". ويوضح نفس المستند بأن العقاب البدني يستبعد أي شيء يفعل لمنع الإصابة الشخصية أو الممتلكات، بما فيها الطالب. حيث يُعد ضرب الطالب، أو طالب يضرب المعلم، اعتداء إجراميا.

ويمكن للعاملين أن يستخدموا القوة المعقولة لمنع طالب من ارتكاب أو الاستمرار في ارتكاب مخالفة، أو إحداث إصابة شخصية أو ضرر للممتلكات (بما فيها ممتلكاتهم) أو من الاشتراك في أي سلوك مخالف للحفاظ على النظام والأمن في المدرسة أو بين الطلاب، سواء كان ذلك السلوك يحدث أثناء التدريس أو خارجه (مثل الأنشطة، ولكن يجب ألا يتعارض ذلك مع قوانين العقاب البدني). وبناءً عليه، فإنه بالنسبة لنظام إدارة التعليم، يجب أن يكون لدى المدارس سياسة بشأن استخدام القوة، فإذا كانت المدرسة تدرك الحاجة المحتملة لاستخدام القوة مع طفل ينصح بأن يشترك الآباء في تخطيط هذا الموضوع. إن القوة المفرطة يمكن أن تنتج عن القيام بإجراء تحريات من جانب جهات الشرطة أو الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل.

وقد يكون التقييد لازماً من أجل الحفاظ على سلامة الطفل والآخرين. ويجب أن يكون بأدنى حد لازم. ويفضل أن يكون حاضراً أكثر من شخص بالغ، على الرغم

من أن هذا ليس ممكناً دائماً. ويكون التقييد البدني مسموحاً فقط في الظروف التي يسبب فيها الطالب ضرراً لنفسه أو للآخرين أو يضر بالممتلكات أو يرتكب عملاً إجراميا يسبب خطورة للناس أو الممتلكات، وحيث لا تفيد التعليقات الشفهية في السيطرة على سلوكه. وعلى المدارس واجب لمنع الاعتداء والضرب على طالب من طالب آخر (مثل الإجبار والتخويف) فعلى العاملين من الطلاب. والغرض من المنع هو استعادة السلامة ويجب ألا يستمر التقييد لمدة أطول من اللازم. ويجب أن يتجنب المعلمون إحداث إصابة للطفل. فمن الناحية العملية، ستكون تهم الاعتداء بالضرب نادرة، وعلى الرغم من أنه يجب توجيه المعلمين باستخدام مصطلح "القوة المعقولة". يجب أن يبلغ الطلاب كيف يمكن أن يستخدم التقييد (وخاصة في حالة الطلاب الذين يعانون من مشكلات عاطفية وسلوكية)، يجب أن تكون هناك سياسة مكتوبة للتعامل مع الطفل عند اللزوم. يجب تدريب العاملين على التقييد الصحيح من أجل السلامة.

في عمر المشاكسة يكون طلاب المدارس حريصين غالباً على إحداث مشاكل لمعلميهم، ومن المؤسف أن بعضهم لا يتردد في إيقاع متاعب شديدة للمعلمين عن طريق اتهامات الاعتداء الباطلة والإهانة وغيرها. ويشعر طلاب التربية العملية وكذلك المعلمون الخبراء أن التحدث إلى الطلاب في خصوصية وانفراد يمكن أن يكون مفيداً. والنصيحة التي نوجهها هي أن تكون حريصا جداً بشأن ذلك لدرجة عدم القيام بهذا العمل بدون وجود معلم خبير آخر معك، وألا تكون وحدك في الصف مع طالب واحد، حتى لو كان ذلك يعني سحب الطالب خارج الصف إلى مكان عام. وتقدم العديد من المدارس توجيهات عن الاتصال الجسدي مع الطلاب. بشكل واضح يمكن أن يختلف هذا مع عمر الطفل، وقد يكون من السخيف ألا يكون هناك تماس جسدي مع الطلاب الصغار جداً. ومع ذلك فإن المعلمين يجب أن يكونوا حريصين جداً بشأن أي تماس جسدي، ويجب أن يتوقعوا أن يكون لدى المدرسة توجيهات بذلك ويجب أن يلتزموا بها. ونصيحتنا هي تفادي التماس الجسدي بقدر الإمكان، وربما يكون ذلك

علامة غير مرغوبة في بعض الأوقات، إلا أن ذلك هو الوضع هذه الأيام.

وينصح المعلمون بأن يكونوا حريصون جداً في قبول ادعاء طفل بحدث معين (خاصة إذا كانت إشاعة من الطالب) حتى يتم إثبات القول. وإذا اعتبر أن الطفل في عمر غير كاف وفهم كافي، قد يكون من الحكمة عدم أخذ تعليمات منه، أو في حالة غياب الوالد، ربما لأن الوالد قد يكون أسرع في إدانة طفله والآباء الآخرين قد لا يلومون طفلهم أو يقبلوا أن طفلهم يمكن أن يفعل أي خطأ. ومن غير الواقعي قبول الآباء المحافظة على مراسلات المدرسة (بخصوص الأمور النظامية). إذا اشتكى الأب بشأن معلم من المهم تحري الأمر بشكل مهني بدلاً من رفضه أو تركه.

وفي حالة الاشتباه في تصرف إجرامي يجب على ناظر المدرسة أن يستدعي الشرطة لتحري الأمر. وهنا تقترح الممارسات الجيدة حضور الأب أو ولي الأمر، أو المسؤول الاجتماعي. وتكون للشرطة السلطة لدخول المدارس بدون دعوة للبحث عن أسلحة جنائية. ولا يوجد إلزام بتنبيه الطالب قبل سؤاله أثناء التحري في الجرائم، حيث إن ناظر المدرسة ليس شخصاً مسؤولاً عن التحقيق في المخالفات الجنائية أو اتهام المخالفين" دي بي بي ضد جي (١٩٩٧).

من ناحية أخرى، وكما رأينا في الفصل الأول، فإن الحدث الناشئ من الطلاب أنفسهم الذين يرتكبون أفعالا مخالفة ضد المعلمين، وكذلك ضد الطلاب الآخرين. ليس هذا فقط بل إن المعلمين قد يتعرضون لأحداث عنف، جسدي ولفظي، من أشخاص خارجيين قد يكونوا الوالدين أو مسؤولي الرعاية أو حتى دخلاء. في حالة وقوع مثل هذه الاعتداءات أو أفعال العنف فإن المعلمين لديهم حماية من القانون على النحو التالي:

- قانون الجريمة والشغب لعام ١٩٩٨ (المطبق في حالة الطلاب البالغين عشر سنوات أو أكثر الذين يرتكبون اعتداء)
- قانون الجنايات لعام ١٩٨٨، بخصوص الاعتداء العام وحمل سلاح جنائي.

- قانون المخالفات ضد الأشخاص لعام ١٨٦٢، بخصوص الاعتداء على العمال من الوالدين أو أولياء الأمور.
- قانون النظام العام لعام ١٩٨٦، حيث يسبب الوالد أو ولي الأمر شغباً داخل أو خارج المدرسة.

وبشكل متزايد بدأ المعلمون في اللجوء إلى المحاكم لاتخاذ إجراءات معينة. من وجهة نظرنا، وهذا صحيح بشكل كامل حيث إنهم لا يجب أن يتعرضوا للاعتداء في مكان العمل. إن الاعتداء على المعلمين، حيثما يثبت، يُعد عادة مبرراً للاستبعاد أو الحكم عليه. ونتصح طلاب التربية العملية بأن يستكشفوا سياسات المدرسة وإجراءاتها بخصوص مثل هذه الأحداث.

الحجز في المدرسة

ويستخدم المعلمون الاحتجاز بغرض الحفاظ على النظام. إلا أنه يجب أن يكون الاحتجاز معقولاً ومعتدلاً. فإبقاء شخص ما قيد الاحتجاز لمدة طويلة بسبب مخالفة بسيطة يمكن أن يصنف على أنه سجن زائف. فمثلاً قضية "ترنجتون" ضد مجلس مقاطعة "لانكشير" (١٩٨٦)، وجد القاضي أنه كان من غير المشروع احتجاز كل الفصل بسبب أن شخصاً واحداً منه قام بخطأ ما.

إن قانون التعليم لعام ١٩٩٦، القسم ٥٥٠ب يسمح باحتجاز الطالب بعد المدرسة بدون موافقة الوالدين بشكل خاص إذا:

- ابلغ الناظر الوالدين والتلاميذ مسبقا بالشروط العامة بأن الاحتجاز هو عقاب يمكن أن يفرض على التلاميذ.
- إذا فرض الناظر أو شخص مفوض منه هذا الاحتجاز كعقاب.
- إذا كان من المعقول في جميع الظروف
- إذا أعطى الوالد إشعاراً مدته لا تقل عن ٢٤ ساعة خطياً بأن الاحتجاز

سوف يوقع على الطالب.

ويجب أن يكون الاحتجاز:

- متناسباً مع ظروف الحالة.
- مراعياً للعوامل الخاصة بشأن الطالب مثل السن والاحتياجات الخاصة والمتطلبات الدينية وترتيبات انصراف الطالب للعودة إلى المنزل.

ويجب أن يكون الاحتجاز خاضعاً للإشراف ويتم تسجيله (مع تسجيل الأسباب لفرض الاحتجاز)، ويجب الاهتمام بترتيبات السفر للطفل للعودة إلى المدرسة.

ويمكن إرسال خطاب إلى الوالدين يدويا أو بالبريد أو يترك في عنوان الوالدين. مع تجنب إرسال الخطاب مع الطالب. ويجب أن تطلب تأكيد وخاصة إذا أرسل الخطاب بالفاكس. لا ينصح بالبريد الالكتروني عامة.

وإذا لم يمتثل الطالب للاحتجاز المفروض يجب أن يبلغ الناظر للنظر في الإجراء الواجب اتخاذه بعد ذلك.

المصادرة

ويستخدم المعلمون المصادرة عموماً من أجل الحفاظ على النظام. إذا يجب أن تؤخذ بعض الأشياء من التلاميذ مثل المواد غير المشروعة (المخدرات والصور الجنسية)، يجب أن تؤخذ وتسلم إلى الشرطة. وتؤخذ الأشياء الأخرى (مثل الأسلحة المخالفة). إن أخذ ممتلكات شخص آخر قد يفسر على أنه سرقة، على الرغم من أن ذلك قد يصعب إثباته، حيث إنه يمثل تصرفاً غير أمن. لذلك حتى إذا كان على المعلم أن يأخذ لعبة من طالب، بنية عدم إعادتها له، لن يفسر ذلك في القانون على أنه سلوك غير أمن. وإتلاف ممتلكات طالب يمكن أن يُعد غير مشروع إلا إذا اعتبر أنه ضروري من أجل الحفاظ على السلامة. ويمكن أن تعتبر المصادرة غير مشروعة إذا استخدمت لمصلحة المصادر نفسه. إن المصادرة نادراً ما تنتج عن حالة مشروعة. في

القانون المدني يوجد "انتهاك الممتلكات" الموصوف بأنه تدخل مادي خاطئ، عندما تؤخذ متعلقات شخص آخر ويرفض الذي أخذها إعادتها لصاحبها.

ولا ينصح بأخذ ممتلكات الأشخاص والاحتفاظ بها لفترة طويلة، وخاصة إذا كانت أشياء قيمة، وربما يكون من الأفضل إعادتها في نهاية اليوم المدرسي. إن إعادة الأشياء والممتلكات يمكن أن يتضمن تدخل الوالدين بدلا من إعطائها للطفل. من المهم أن يعرف الوالدان والتلاميذ ما الذي يجب أن يحضروه وما لا يجب أن يحضروه إلى المدرسة. من المهم أيضاً أن يكون هناك مكان آمن تحفظ فيه الأشياء المصادرة (مثل الهواتف الجوالة).

إن حمل سكين أو سلاح مخالف آخر في مقر المدرسة بدون عذر مقبول يُعد مخالفة تستحق الاعتقال (قانون الأسلحة المخالفة لعام ١٩٩٦، الأقسام ١ و ٤)، ولدى الشرطة الصلاحية للتفتيش، ولكن القانون غير واضح إذا ما كان لدى المعلمين الحق في تفتيش التلاميذ أو ممتلكاتهم (مثل حقائبهم وجيوبهم). إذا لم يوافق التلاميذ على تفتيش ممتلكاتهم فإنه لا ينصح بعمل ذلك إجبارياً بدون تدخل الوالدين، إلا إذا كان هناك اشتباه في وقوع خطر ما، وفي تلك الحالة يجب تدخل الشرطة. إن عدم الالتزام بهذه التحذيرات معناه أن تقع تحت مخاطرة الاتهام بالاعتداء. ونتصحك بعدم اللجوء للقوة، حيث إن ذلك يمكن أن يُعد خرقا لقانون حقوق الإنسان. وقد يكون أقل إزعاجا أن تفتش حقيبة شخص أو دولابه، حيث إنه يمكن الاحتجاج بأنه يشترط استخدام الموافقة على التفتيش المعقول شريطة عدم وقوع ضرر لممتلكات التلاميذ.

الزي المدرسي

ويحق للمدارس أن تضع قواعد بخصوص الزي المدرسي، ويعد هذا الأمر خاضعاً لنظام المدرسة غالباً. إن القوانين التي تمنع الشيخ من ارتداء عمامة أو تصر

على أن ترتدي البنات تنوره يمكن أن تخالف قانون العلاقات العرقية وتشريعات التمييز على أساس الجنس. ويمكن أن تنطبق اعتبارات الصحة والسلامة في واجبات الرعاية بالمدرسة (مثل ارتداء مجوهرات معينة أو عقد أو أحذية أو العاب أو حلوى أو طعام أو اكسسوارات الشعر). إذ يجب أن يكون لدى المدرسة سياسة واضحة بشأن هذه الأمور وبشأن قواعد الزي المدرسي، ويجب أن يكون الوالدان على علم بها.

الاستبعاد

إن الاستبعاد من المدرسة، على الرغم من أنه في تناقص حالياً، إلا أنه ما زال يشكل مشكلة مهمة في مدارس المملكة المتحدة، حيث إن عدد المبعدين بشكل دائم تغير من ١٢.٦٦٨ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ (عام نشر النسخة السابقة من هذا الكتاب) إلى ٩.١٣٥ في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، مع ملاحظة أن عدد الأولاد المبعدين يتجاوز خمسة أضعاف عدد البنات بشكل دائم، ويكون الأولاد أكثر استبعاداً بشكل دائم في عمر أصغر من البنات (عادة في عمر ١٣ و ١٤) نسبة عالية من السود الكاريبيين والسود الأفريقيين والمجموعات السوداء الأخرى تستبعد أكثر من المجموعات العرقية الأخرى والطلاب الذين عرفوا بأن لديهم احتياجات تعليمية خاصة "أكثر احتمالاً للاستبعاد من المدرسة من أولئك الذين لديهم تلك الاحتياجات". ويبين التعميم رقم ٩٩/١٠ أن الطالب الذي لديه احتياجات تعليم خاصة أكثر احتمالاً بسبع مرات أن يستبعد من المدرسة من الطلاب الآخرين الذين لديهم تلك الاحتياجات.

وفي محاولة لتقليل عدد عمليات الاستبعاد أصدرت الحكومة توجيهات عن مخالفات المخالفات التي لا تسبب الاستبعاد عام ١٩٩٩. فيجب ألا يتم الإبعاد لأسباب بسيطة (مثل الفشل في عمل الواجب المنزلي أو إحضار أموال لتناول الغداء، أو التأخر أو الأداء الدراسي الضعيف، أو الانقطاع أو الحمل أو الإخلال بسياسة الزي المدرسي، بما في ذلك تصفيف الشعر ولبس المجوهرات).

إن الاستبعاد يمثل "نهاية الطريق" بالنسبة للطلاب والمدارس على حد سواء، وهو الملجأ الأخير ولا يجب تطبيقه حتى تستنفد الطرق النظامية الأخرى (بما فيها الطلب من الوالدين أخذ الطفل بصورة طوعية من المدرسة). ويمكن أن يكون الاستبعاد لفترة معينة من الزمن (لا تزيد عن ٤٥ يوماً من العام الدراسي) أو بشكل دائم ويكون الناظر وحده لديه السلطة للاستبعاد. وإذا كان الطالب سيبعد يجب إبلاغ الوالدين عن بدء ومدة الإبعاد، وأسباب الإبعاد، وإجراءات الاستئناف وترتيبات مواصلة الطالب التعليم، وحقوق الوالدين في رؤية سجل أولادهم الدراسي والشخص الذي يمكن للوالدين الاتصال به فيما يتعلق بهذا الإبعاد. إذا كان الطالب سيبعد بشكل مؤقت لمدة أكثر من خمسة أيام في المرة الواحدة، أو سيفقد امتحاناً نتيجة للاستبعاد، يجب أن يبلغ الناظر الجهة التابعة لها المدرسة وسلطات التعليم المحلية. يجب أن تشارك الجهة المسؤولة في مراجعة قرار الإبعاد، بناءً على طلب الوالدين ويمكن أن تلغي الإبعاد أو تثبته أو تعيد الطالب في يوم معين. يوجد نظام للاستئناف وضع بشكل خاص من قبل سلطات التعليم المحلية.

إن طبيعة المخالفة التي ينتج عنها الإبعاد غير محددة ولكنها يمكن أن تشمل ما يلي:

- حيازة أسلحة مخالفة (مثل سكين، مسدس، سلسلة دراجة، كبريت) (مثل قضية آر ضد سوليهول بي سي إكس بارتي اتش (١٩٩٧).
- حيازة مواد غير مشروعة مثل المخدرات.
- الاعتداء البدني (مثل قضية آر ضد مدرسة كاردينال نيومان، برمنجهام وغيرها، إكس بارتي (١٩٩٧).
- الاعتداء المخل بالآداب (مثل قضية آر ضد نيوهام ال بي سي و غيره، ١٩٩٥).
- الحلف على معلم (مثل قضية أر ضد مسؤولي مدرسة سان جورج

الكاثوليكية العليا، ١٩٩٥).

- الإجبار والتخويف وسلوك التهديد (مثل قضية ار ضد ناظر مدرسة فيرنهيل مانور، ١٩٩٢).
- البصق على الناس.
- السرقة.

إن الإبعاد الدائم هو نهاية سلسلة من الإبعادات المحددة المدة. كما أن التأثير العملي للإبعاد هو أن الطالب يتلقى تعليما أقل. في الحقيقة أن تعميم ٩٩/١٠ يبين أنه إذا كان الإبعاد سيكون لمدة مجمعة ١٥ يوماً، يجب عمل الخطط لانتظام الطالب في تعليم دائم، والتدخل لحل مشكلات الطالب. وقد أوضحت الحكومة أنه في سبتمبر ٢٠٠٢، حوالي نصف الطلاب المبعدين بشكل دائم كانوا يحصلون على أقل من ١٢ ساعة تعليم في الأسبوع، بينما ٤٠٪ من الطلاب في المرحلة الأساسية الرابعة كانوا يحصلون على أكثر من ٢٠ ساعة في الأسبوع. وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات للتعامل مع هذه القضية كجزء من العمل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، فإن قانون التعليم لعام ١٩٩٦ حدد وحدات مرجعية الطالب لكي تتعامل مع الطلاب الذين يبعدون من المدرسة لأسباب متعددة، ويحتاجون لترتيبات استثنائية للحصول على التعليم. والتعليم بالمنزل هو خيار آخر بالنسبة للطلاب المبعدين، خاصة الطلاب الصغار، وكذلك الإلحاق بقسم اختيار آخر أو كلية للتربية البدنية، أو جهات العمل أو جهات أخرى. وتبين إحصاءات الحكومة أن ١٠,٤٪ من الطلاب المبعدين بشكل دائم ما زالوا بدون مصدر آخر للتعليم، حيث تكون المشكلة حادة بالنسبة لأولئك في المرحلة الأساسية الثالثة.

السلامة

ويلزم من المعلمين أن يؤكدوا على الحفاظ على صحة وسلامة أطفالهم،

بموجب قانون الصحة والسلامة في العمل لعام ١٩٧٤ وقواعد إدارة الصحة والسلامة في العمل لعام ١٩٩٩. وهذه القوانين تعمل على منع الحوادث من أجل ضمان أن مكان العمل خالي من المخاطر بقدر الإمكان. إذا تم خرق قوانين الصحة والسلامة فإنه يمكن أن ينتج عن ذلك التعرض لأحكام القوانين الجنائية، حتى لو لم يقع حادث. إن صاحب العمل مسؤول بشكل مفوض عن الأخطاء المدنية للموظف، مثل بعض جوانب الإهمال (جاور ضد لندن بورو أوف بروملي، ١٩٩٩).

على الرغم من أن المسؤولية لا تكون عن الأخطاء الجنائية، أي أنه يمكن أن تكون هناك حالات، حيث إذا تم الإخلال بقانون الصحة والسلامة لعام ١٩٧٤، فإن المعلم وحده سيُعد هو المسؤول فيها. ويجب أن يتعرف طالب التربية العملية على ذلك، ويجب أن يبلغ عن الشخص المسؤول عن الصحة والسلامة في المدرسة، وما هي الإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة مثل المواد أو الأجهزة الخطرة وزيارات المدارس وإبلاغ الحوادث وعلاج الإسعافات الأولية.

إن بعض الأنشطة تحمل مخاطرة عالية للأطفال أكثر من غيرهم. فمثلا في الرياضة، قد تكون التربية البدنية والأنشطة العلمية المتعددة تحمل درجة أكبر من الخطورة عنها في الرياضيات أو أنشطة اللغات مثلا. وهنا يجب بذل المزيد من جهد الرعاية، ويجب مراعاة أنظمة الصحة والسلامة في المدارس. في أي نشاط يحمل مخاطر يجب على المعلمين ضمان أنه ينفذ بطريقة آمنة ومع مراعاة المخاطر المحتملة. لذلك، في دروس الكيمياء الخطرة يجب أن تستخدم احتياطات السلامة الملائمة وتحترم تماماً. إذا كان الأطفال يطبخون في أفران ساخنة يجب أن تكون احتياطات السلامة متوفرة. في التربية البدنية والأنشطة الرياضية تعطى الأوامر للأطفال بعدم تجاوز القدرات المعقولة لهم (ويجب بذل العناية الفائقة مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)، من أجل تجنب وقوع أي إهمال (مثال: مور ضد هامبشاير سي سي، ١٩٨١).

إن حوالي ثلثي الحوادث التي تقع للطلاب تحدث في دروس التربية البدنية. وقد

أنتجت الجمعية البريطانية للاستشاريين والمحاضرين في التربية البدنية العديد من المواد عن الممارسة الآمنة في التربية البدنية، وفي الحقيقة أن هناك العديد من الجمعيات الأخرى أنتجت توجيهات مماثلة. وتظل القضية أن الإشراف والتوجيه للطلاب تظل على رأس قائمة الاهتمامات عن السلامة في التربية البدنية، وخاصة فيما يتعلق بالأجهزة الخطرة، ونقص الأجهزة الآمنة السليمة (بوفي ضد مدرسة ريدال، ١٩٦٩)، كسر الأطراف، (مور ضد هامبشاير سي سي، ١٩٨١)، والمعلمون الذين التحقوا بالمدرسة مع وجود أدوات خطرة في رياضة الراجبي (أفوتو-نارتوي ضد كلارك وإيليا، ١٩٨٤).

في دروس العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى التوجيه الحكومي عن السلامة، هناك العديد من الجمعيات الأخرى أصدرت توجيهات للمدارس. بعض منها تشمل المتطلبات النظامية (مثل نظارات السلامة وشاشات السلامة ومراقبة المواد الخطرة على الصحة ومتطلبات بشأن استخدام المواد المشعة بدرجات منخفضة). يجب أخذ الحرص وبذل العناية لتوضيح المخاطر في الكيمياء (مثل مادة الفوسفور في قضية شيبارد ضد إيسكس سي سي ولينش، ١٩١٣)، ومادة الصودا الكاوية في قضية كروتش ضد إيسكس، ١٩٦٦، ليس فقط من ناحية قول أن هذه المواد خطرة، أو لا تلمس هذه المواد، ولكن في توضيح المخاطر الدقيقة. يجب أن تكون الأجهزة مرتبة بشكل سليم ويجب بذل العناية لتوجيه الطلاب بشأن الاستخدام الآمن لها. ففي قضية هوار ضد مجلس الأمناء عام ١٩٨٤ وجدت المدرسة أن هناك إهمال بنسبة ٥٠ بالمائة في استخدام آلات العمل على الخشب لأنه لم تبذل العناية اللازمة لتوجيه الطلاب بشأن استخدامها الآمن، حيث إن الطفل كان غائباً في اليوم الذي تم فيه الإيضاح. ففي قضية فراير ضد مؤسسة سالفورد، ١٩٣٧، تم إثبات الإهمال، حيث لم تبذل العناية الكافية لحماية الأطفال وملابسهم من لهب الغاز.

ويجب أن يطلب طالب التربية العملية المشورة والنصيحة من المعلمين المؤهلين

بشأن أي عروض يمكن أن تمثل خطورة، وإذا كان هناك أي شك أو لم يستطع التوصل إلى مشورة، يجب ألا يواصل تقديم هذا الدرس، ويجب إعطاء درس بديل. في الدروس التي تحتوي على مخاطر، يجب أن يكون المعلم المنتظم موجوداً، سواء في الصف نفسه أو بالقرب منه. في بعض الدروس (مثل التربية البدنية، بعض دروس العلوم) يجب أن يكون معلم الصف موجودا أو يجب أن يتوقف النشاط المخطط ويعطى نشاط بديل.

وفي كثير من المواقف قد لا يثبت إهمال المدرسة إذا كانت قد بذلت العناية اللازمة لمنع الخطر (مثل قضية سوكلنج ضد إيسكس عام ١٩٥٥)، حيث سرق تلميذ سكين الأشغال اليدوية وهاجم به ولد آخر، "سميث" ضد "هالي" (١٩٥٦، حيث هاجم تلميذ زميله بسيف مصنوع منزلياً، وفي قضية "اليسمير" ضد "ميدلسكس" ١٩٥٦ حيث هاجم تلميذ زميله بمقص في درس الأشغال اليدوية).

ويجب أن يكون واضحاً جداً أن العاملين، ما لم يكونوا معينين بشكل محدد، لا يكونون تحت أي التزام بإعطاء أدوية، ويجب ألا يقوموا بذلك. يبين قانون الأدوية لعام ١٩٦٨ أن الممارس المؤهل فقط هو الذي يجب أن يصف الأدوية، بما فيها الحقن إلا في حالات الطوارئ بالحياة أو الموت، كجزء من مبدأ الأب الحكيم، يمكن إعطاء الأدوية مع موافقة الآباء. أصدرت الحكومة دليل: "مساندة الطلاب بالاحتياجات الطبية: دليل الممارسات الصحيحة، الذي يوضح تماماً ما يجب وما لا يجب أن تقوم به المدارس في إعطاء الأدوية.

وفي حالة وقوع حادث يجب على طالب التربية العملية أن يرسل في طلب المساعدة فوراً إذا كان ذلك لازماً. ففي حالة وقوع حادث توجد إجراءات مدرسية يجب التقيد بها من ناحية الإبلاغ والتقرير والتسجيل وإبلاغ الوالدين. وينصح طلاب التربية العملية عدم الإقرار بالمسؤولية عن أي حادث في دروسهم، ولكن يجب عليهم طلب الاستشارة. وفي حالة وصول القضية إلى المحكمة فإن القانون المدني ثم المسؤولية

التفويضية غالبا ما تنطبق في حالات الإهمال، مثلاً يُعد صاحب العمل مسؤولاً عن أعمال الموظف أثناء أدائه لأي واجبات في نطاق الوظيفة، على الرغم من أن صاحب العمل يمكن أن يطلب مشاركة الحكم من الموظف. هذا لا ينطبق على الموظف الذي يعصي متعمداً تعليمات صاحب العمل، حيث سيُعد العامل خارج نطاق التوظيف. وينصح طالب التربية العملية أن يجد غطاءاً قانونياً توفره له المدرسة، ويجب أن تشعر المدرسة بالالتزام بجعل ذلك واضحاً لطالب التربية العملية.

ويجب على طلاب التربية العملية أن يستكشفوا سياسات المدرسة بشأن الصحة والسلامة والأجهزة واستخدامها وأن يعرفوا ما إذا كانوا متضمنين في سياسات التأمين. وبشكل خاص ينصح طلاب التربية العملية أن يتواجد معهم المعلم في المواقف الخطرة. لذلك في دروس التربية البدنية قد يكون على طالب التربية العملية أن يوقف الدرس إذا ترك وحده بدون وجود معلم الصف أو شخص مؤهل آخر، وإذا لم يكن هناك إشراف كاف وتأمين. في بعض المواد من المهم تعرف سياسات المدرسة وقواعدها بشأن دخول وعدم دخول الطلاب للصفوف والمختبرات والورش وحمامات السباحة والجمنازيوم قبل وصول المعلم.

الزيارات التربوية

في الزيارات المدرسية والتعليمية، صدرت تشريعات بعد وقوع العديد من الحوادث المأساوية أصيب فيها الأطفال أو قتلوا بسبب عدم وجود الإشراف أو الحماية، والمستند المهم الذي صدر من الحكومة هو صحة وسلامة التلاميذ في الزيارات التعليمية. ومن الخطأ أخذ الطلاب في زيارات تعليمية إذا لم يكونوا مستعدين وإذا لم يكن هناك تأكيد على السلامة وترتيبات للإشراف. ويجب أن يكون لدى المدارس وثائق سياسات وقواعد وإجراءات بالنسبة للزيارات التعليمية، ويحتاج طلاب التربية العملية الاطلاع عليها. قبل القيام بأي زيارة تعليمية أو رحلة علمية

وهناك مطلب قانوني أن يتم إعداد تقويم خطي للمخاطر ويعطى لجميع المعلمين والبالغين المعنيين، على الأقل لإظهار أن جميع الاحتياطات المعقولة قد اتخذت. ويشمل تقويم المخاطر الاعتبارات التالية:

- ما المخاطر.
- من الذي يمكن أن يتضرر منها.
- ما إجراءات السلامة اللازمة لتقليل المخاطر للمستوى المقبول.
- هل يستطيع قائد المجموعة تطبيق إجراءات السلامة.
- ما الخطوات التي تتخذ في الطوارئ.

وتختلف الإجراءات الإشرافية واعتبارات الصحة والسلامة في تخطيط زيارة تعليمية بحسب عدة عوامل مثل:

- نوع ومدى ملائمة النشاط المعني والمخاطر المرتبطة به (مثل الرياضة، الأنشطة المائية، المشي والقفز قد تتطلب ليس فقط أجهزة سليمة ولكن تدريب تمهيدي للأطفال وقد تلزم توجيه من معلم / قائد مؤهل).
- موقع الزيارة (مثلا، زيارة إلى مكتبة محلية يمكن أن تكون أسهل في تخطيطها والإشراف عليها من زيارة مزرعة بعيدة، والزيارات البعيدة تحتاج تجهيزات كبيرة).
- الكفاءة والخبرة ومؤهلات الشخص المشرف.
- نسبة الطلاب إلى المعلمين وطاقم الإشراف.
- مدة الزيارة (الفترة المسائية، يوم، أسبوع).
- نوع وملائمة الأجهزة المتوفرة.
- الظروف الجوية.
- العمر ومرحلة النمو وطبيعة الأطفال، بما فيهم الذين لديهم احتياجات خاصة تعليمية أو سلوكية أو بدنية أو طبية.

- المتطلبات النظامية للصحة والسلامة.
- تقديم الإشراف في الموقع من المشرفين على الموقع.
- الوقت من اليوم (مثلاً، ساعات خارج الدراسة في المساء أو عطلات نهاية الأسبوع، في زيارة إلى مسرح قد تحتاج إلى تغطية تأمينية إضافية وتجهيز إضافي).
- احتياطات السلامة الموجودة في الموقع مثل الأندية الرياضية أو المسابقات الرياضية المحلية.
- توفر وسائل الإسعاف الأولي والطوارئ والخدمات الطبية.
- إجراءات التعامل مع المواقف عندما لا يستطيع الطلاب أو لا يرغبون في الاستمرار في الزيارة.
- إجراءات تقويم المخاطر المستمرة وإدارة المخاطر أثناء النشاط(مثلا في حالة تغير حالة الطقس، أثناء زيارة جبلية).
- ترتيبات الاتصال وإجراءات الطوارئ.

وينصح طلاب التربية العملية بقوة أن يزوروا الموقع بأنفسهم قبل أخذ الطلاب إليه، للتأكد من وجود الهدف التربوي وتوفر أمور الصحة والسلامة، وترتيبات الإشراف وجميع أمور منع الحوادث والإصابات. أثناء الزيارات التعليمية يكون المعلمون مسؤولون عن جميع الطلاب الذين تحت رعايتهم، إذا رافق الرحلة أشخاص غير المعلمين فإنهم ينطبق عليهم واجب الرعاية الأبوية المعقولة، على الرغم من أنهم لا يُعدون مسؤولين مثل المعلمين أنفسهم. والرسالة واضحة وبسيطة: بغض النظر عن الشخص الآخر غير المؤهل البالغ الموجود، يكون المعلمون هم المسؤولين عن مشاركة مسؤولية الإشراف على الصحة والسلامة. ويجب عدم ترك طلاب التربية العملية وحدهم مع الأطفال إلا إذا كان ذلك موضحاً كجزء من تقويم المخاطرة (وينبه طلاب التربية العملية بألا يضعوا أنفسهم في مواقف تحمل المسؤولية

الفردية). إن قواعد معلمي التربية لعام ١٩٩٨ تعني أن "مراجعة قائمة ٩٩) (وهو نظام مراجعة للاطلاع على الخلفية الجنائية) يجب أن ينفذ مع المتطوعين والعاملين المعينين من متعهدين على اتصال منتظم بالأطفال الصغار. ويجب أن يوضح لجميع البالغين الكبار أنه يجب ألا يترك أي منهم وحده مع تلميذ حيثما أمكن ذلك.

وفي تخطيط عدد البالغين اللازمين لمرافقة زيارة تعليمية، توضح اللوائح التنظيمية DFEE لعام ١٩٩٨ أنه لا توجد صيغة حتمية بشأن المعدلات اللازمة، ولكن يجب أن يكون هناك نسبة معينة من البالغين مقارنة بعدد الطلاب لكي تكون الزيارة آمنة. والرسالة واضحة أن تبذل العناية الفائقة وخاصة مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ويجب أن توفر المدارس وسلطات التعليم المحلية توجيهات عن نسبة العاملين إلى الطلاب في الرحلة. بعض السلطات المحلية تصر على عدد أدنى من الكبار أو المعلمين في أي رحلة مدرسية. وتعطي نقابات المعلمين أيضاً تقديرات مثل حد أدنى اثنان من المعلمين في الزيارة ونسبة ٢٠:٢، وتقل إلى ١:٥ أو ١:٤ في الأنشطة الخطرة بشكل خاص. ونصيحتنا لطلاب التربية العملية عدم أخذ مجموعة من الطلاب خارج المدرسة وحدك، مهما كان صغر هذه المجموعة، يجب أن يكون معك معلم مؤهل. في المجموعات المختلطة، يجب أن يكون هناك معلم ومعلمة كبار. بالنسبة للأطفال الصغار جداً يمكن أن يكون المعدل منخفضا إلى ١:٢ بمعنى شخص كبير يمسك بيد طفلين. إن صفوف السنوات المبكرة غالبا ما تستخدم توجيهات ١:٤ ولكن في بعض الصفوف من الأطفال الصغار جداً، يكون هذا غير كاف.

ويجب إبلاغ الآباء مقدما بالزيارة التعليمية والحصول على موافقتهم الخطية، وهم يملكون القرار إذا كان أولادهم سيذهبون إلى الزيارة أم لا. يجب ألا يدفع الآباء مصاريف إجبارية، على الرغم من أنه قد يطلب منهم مساهمة.

وإذا لم يتوافر تأمين فإن الرحلة لا يجب أن تقام. ويجب أن يغطي التأمين ما يلي:

- الإصابة الشخصية.
- المسؤولية العامة.
- النفقات الطبية وما يتعلق بها.
- النفقات الإضافية، مثل السفر وترتيباته.
- الآثار الشخصية.
- الأجهزة المستأجرة.
- الأنشطة الخاصة (مثل الترتيبات الخاصة والشروط التي قد تحتاج إلى إدخالها في بوالص التأمين لتغطية الأنشطة الخطرة).
- الإلغاءات.

ويكون على مقدم المواصلات مسؤولية قانونية عن سلامة الأطفال أثناء النقل (مثل أحزمة الأمان وارتداء أحزمة الأمان)، مع التأمين الكافي ويجب أن يكون هناك إجراء كافي أثناء النقل على السائق. وخلال الزيارة يجب بذل الحرص والعناية الفائقة مع الطلاب. على الرغم من أنه أحياناً لم تثبت المسؤولية عن الإهمال عندما قسم الأطفال أنفسهم مجموعات من تلقاء أنفسهم (مثل قضية مورفي ضد جمعية علم الحيوان، ١٩٦٢)، فيما يتعلق بمجموعة من الأولاد الذين دخلوا قفص الأسد في حديقة حيوان وبيستاد) سيكون من غير المعقول توقع خطر بهذا الحجم.

راجع موقع الانترنت www.routledgefalmer.com/companion/0415306752 الفصل السادس القضايا القانونية، الزيارات التعليمية، معدلات العاملين للطلاب)

حماية الأطفال

وبموجب قانون الأطفال لعام ١٩٨٩ وبعد سلسلة من القضايا القانونية المهمة أصبحت قضية حماية الطفل مسألة مهمة للمدارس والمعلمين. يجب أن تكون المدارس والمعلمون حريصين لملاحظة علامات المضايقة والإضرار الملحوظة في الإصابة الجسدية

والإهمال والمضايقة الجنسية والمضايقة العاطفية والمضايقة العقلية. ويجب على المدارس أن يكون لديها سياسات وإجراءات تتخذ في حالة الاشتباه في وقوع مضايقة أو تحرش ويجب أن يعمل المعلمون وفقا لهذه السياسات وألا يفسروا القانون على هواهم هنا. إذا اشتبه معلم أن إصابة أو مضايقة أو تحرش قد حدث أو يحدث، يجب أن يقوم بإبلاغ ذلك الناظر، أو الشخص المعني في المدرسة لذلك، حيث توجد إجراءات قانونية يجب مراعاتها. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لشيء قد قاله الطفل أو يكون المعلم قد لاحظه.

حماية البيانات

إن حفظ معلومات وبيانات على جهاز الحاسب الآلي عن شخص معروف وحي يخضع لقانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤، والشخص الذي تحفظ عنه البيانات له حق قانوني في أن يرى تلك المعلومات وأن يطلب تعديلها إذا كانت غير صحيحة. ويمتد هذا الحق إلى آباء الأطفال الذين تحت عمر ١٨ سنة. إن قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤ وقانون حماية البيانات لعام ١٩٩٨ تتطلب من المدارس أن تكون مسجلة في سجل حماية البيانات بوصفها مستخدمة للبيانات. وينطبق قانون ١٩٨٤ على السجلات الالكترونية شاملة إشارات مخزنة لأكثر من شهرين على الرغم من أن قانون ١٩٩٨ يمد ذلك إلى السجلات اليدوية التي تحفظ في نظام ملفات.

وفيما يتعلق بإفشاء المعلومات فإن قواعد التعليم لعام ١٩٩٦ بشأن معلومات المدارس تبين أن بعض المعلومات يجب ألا تفشى إلا إلى جهات تعليمية أخرى، وهذه المعلومات يمكن أن تخص مثلا:

- التحرش بطفل، سواء كان مشتبه به أو مثبت.
- المواد التي يمكن أن تسبب إصابة جسدية أو عاطفية أو عقلية خطيرة للفرد.
- المواد المعدة لمحكمة الأحداث.
- أحكام بشأن احتياطات الطلاب التعليمية الخاصة.

- بيانات عن المنشأ العرقي لطالب.

يجب على طلاب التربية العملية الالتزام بهذه القواعد، ونوصيهم بالانتباه، عند القيام بعمل سجلات، سواء كانت الكترونية أو مكتوبة على ورق.

حقوق الملكية الفكرية

إن كثيراً من المعلمين وطلاب التربية العملية يستخدمون النسخ المصورة، والمواد المنتجة عموماً والمواد الالكترونية. وهذا يضعهم في دائرة حقوق النسخ. على الرغم من أن القانون المتعلق بحقوق النسخ معقد وملتف، ولكنه يجب أن يحترم. وتغطي حقوق النسخ سلسلة من المواد المكتوبة والمؤداة وبرامج الحاسب الآلي والصحف والمواد المحملة من الانترنت وصيغ كثيرة من الملكية الفكرية شاملة المواد الأدبية الأصلية والفنون الموسيقية والصور الفوتوغرافية والنحت والرسم الزيتي والكولاج والنماذج، وأعمال الدراما. يشمل التسجيلات الصوتية بما فيها الموسيقية وغير الموسيقية والنشرات والأفلام وبرامج تليفزيون الكابل ويمتد ذلك إلى الاتفاقيات الطباعية للنسخ المطبوعة من الأعمال الأدبية والفنية. وبمجرد أن يتم إنشاء عمل معين ويتم وضعه على نسخة مكتوبة أو مسجلة في المملكة المتحدة يُعد هذا موضوع حقوق نسخ، حتى لو لم تطبق حقوق النسخ أو تسجل. إن قانون حقوق النسخ مفروض في قانون حقوق النسخ والتصاميم والبراءات لعام ١٩٨٨.

تطبيقات لطلاب التربية العملية

في الإعداد لممارسة التدريس يحتاج الطلاب إلى مناقشة المسائل التالية مع المدارس المضيفة لهم:

١- ما سياسات وإجراءات المدرسة ومتطلباتها فيما يتعلق بما يلي:

- تخطيط وإعداد المقررات والدروس.
- الاحتياجات الخاصة ومتطلبات التكافؤ.
- تصحيح ووضع درجات الأعمال، بما فيها الواجبات المنزلية.
- تقويم وتسجيل وتقرير التحصيل الدراسي وتطوير وتنمية التلاميذ.
- تقديم التوجيه والمشورة للتلاميذ بشأن الأمور الاجتماعية والتعليمية والوظيفية.
- الاتصال والتشاور مع الآباء والجهات الخارجية.
- مراجعة تدريسهم الخاص.
- الحفاظ على النظام الجيد والترتيب وما هي العقوبات الموجودة لتعزيز النظام بالمدرسة.
- سياسات الاحتجاز والاعتقال والمصادرة والزي المدرسي ومخاطبة أولياء الأمور.
- تأمين الصحة والسلامة داخل وخارج مقر المدرسة.
- إعداد الطلاب للامتحانات العامة.
- الاشتراك في أنشطة الإدارة والإشراف والتسجيل حسبما يطلب.
- حضور الاجتماعات.

٢- من هو مسؤول الصحة والسلامة في المدرسة؟

٣- ما مستندات الصحة والسلامة التي يلزم أن تكون مع طالب التربية العملية؟

٤- ما الذي يجب أن يكون مع مسؤول الصحة والسلامة من طالب التربية العملية؟

٥- ما سياسات وإجراءات المدرسة ومتطلباتها من ناحية:

- أمور الصحة والسلامة، الزيارات المدرسية، تقويم الخطورة والتقارير الرسمية والحوادث والطوارئ وتقديم الإسعاف الأولي والعلاج.
- الإشراف في بداية ونهاية الدرس والحصة واليوم.

- النظام والاعتداء والتهديد.
- حماية الطفل.
- اشتباه تحرش بالطفل.
- حماية البيانات.
- حقوق النسخ.

٦- ما سياسات وإجراءات المدرسة ومتطلباتها وممارساتها من ناحية الزيارات التعليمية والقضايا المتعلقة بها من ناحية نسبة المعلمين إلى الطلاب؟

٧- ما التغطية التأمينية التي لدى المدرسة لطلاب التربية العملية؟ فمن المحتمل أن يكون لدى المدرسة مثل هذه التغطية.

إن كثيراً من المدارس يكون لديها دليل التوجيه والتحفيز للمعلمين الجدد وطلاب التربية العملية، والتي تتضمن مثل هذه المعلومات. وإذا لم يكن ذلك موجوداً فعلى طلاب التربية العملية طلب المشورة والسؤال عن هذه الأمور بالتحديد.